جامعة البصرة
كلية الدراسات التاريخية
قسم التاريخ الإسلامي

العلاقات الاقتصادية لمملكة غرناطة
635 – 897 هـ / 1238 – 1492م

أ.م.د. عصام كاطع داود
كلية الدراسات التاريخية
قسم التاريخ الإسلامي

635- 897 هـ / 1238 – 1492م

العلاقات الاقتصادية لمملكة غرناطة(*)

توطئة :

على الرغم من أن العالم النصراني عد الإسلام في البدء تعبيراً لمذهب من المذاهب الهرطقية للنصرانية الا ان التحقيق في سرعة التوسع الإسلامي وحجمه وإدراك خطره السياسي والديني الذي يعينه هذا التوسع بالنسبة إلى مصالح الغرب بين العالمين إلى التباعد شيئاً فشيئاً والى تبلورها في وضع جلى من التضاد والندية .

غدت صورة الاسلام والعالم الاسلامي في نظر نصارى الغرب منذ القرنين الثامن والتاسع الميلادي صورة عدو تجب محاربته فالضرورة اقتضت الحفاظ على تماسك الغرب ووحدته عبر تطورات ذهنية ذات شحنة عقائدية كبيرة عقب سقوط الامبراطورية الرومانية في الغرب 476م وكمن وراء ذلك كله واقع اخر ينفي اخذه في الاعتبار هو واقع استقرار وجود العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع العالم الاسلامي تلك العلاقة التي ظلت قائمة على الرغم من العدوات بحيث تقارب العالمان المتضادان عبر العلاقات التجارية ذات اهمية الدائمة(1) .

تعد العلاقات التجارية في أي اقليم عصب الحياة الاقتصادية لكونها تدر ارباحاً طائلة من جراء التبادل التجاري وبالتالي تؤدي الى ارتفاع الدخل القومي وتحسبن المستوى المعاشي ولاشك ان العامل الرئيسي الذي يقف وراء ذلك التطور في العلاقات الاقتصادية وانتعاشها هو ازدهار الزراعة والصناعة مما نتج عنه وجود فائض من المنتوجات الزراعية(2) والمواد المصنعة(3) .

اضف الى ذلك ان الموقع الجغرافي لمملكة غرناطة المتصل بأوربا من جهة ومجاورتها للعالم الاسلامي من جهة اخرى وامتدادها على ساحل طويل من البحر المتوسط يبدأ من جنوب جزيرة طريف غرباً وحتى المرية شرقاً فكان لهذا الموقع اثره في زيادة النشاط الاقتصادي(4) .

بالرغم من وجود البحوث والدراسات التي تناولت الحياة الاقتصادية في الاندلس بصورة عامة والحياة الاقتصادية في مملكة غرناطة بصورة خاصة فقد اقتضت طبيعة البحث ان تتعرض الى النشاطات الاقتصادية في مملكة غرناطة ولو بصورة موجزة مع الاشارة الى بعض الدراسات والبحوث التي تناولت تلك الجوانب فدراسة العلاقات الاقتصادية في مملكة غرناطة تتطلب معرفة الحياة .

الاقتصادية فيها من خلال ثلاثة جوانب هي : الزراعة ، الصناعة ، التجارة .

أ- الزراعة :-

فكان نظامها المعروف الذي يطبق في معظم المناطق الأندلسية قبل انحسار السيطرة العربية وانكفائها إلى غرناطة وضواحيها فالعقود كانت تقام بين صاحب الأرض والمزارع لعدة سنوات وذلك وفق شروط معينة منها ان يقدم المالك للمزارع الأرض والبذار وبالمقابل يتعهد المزارع بتأمين النفقات وشراء الحيوانات ودفع أجور العمال وتأمين الحراثة والزراعة والحصاد واقتسام المحصول مناصفةً وغير ذلك[5] .

فأراضي مملكة غرناطة خصبة صالحة للزراعة فهي على حد قول ابن الخطيب "لاتعدم زريعة ورعياً طول العام وقد خصها الله بجريان الأنهار ودور الماء والتفاف الأشجار والادواح وتعددت بها الجنات والبساتين وركبت ما ارتفع منها جهاتها الثلاث الكروم البديعة طوقاً مرموقاً ، وقد وصف ابن الخطيب مملكة غرناطة لما نظر إليها وقد حفت بسورها البساتين العريضة والادواح الملتفة بحيث صار سورها من خلف ذلك كأنه من سياج فقال :

بلد تحف به الرياض كأنه وجه جميل والرياض عذارة[6]

ووصف ابن سعيد صفاء مياهها بقوله :"مياهها تنصب اليها من ذوب الثلج دون مخالطة البساتين والفضلات والارحاء تدور في داخلها"[7] وقال ابو الفداء يصفها :" ولها اشجار وثمار ومياه ميسرة يومين تقع تحت مرأى العين لايحجبها شيء "[8] ويذكر القلقشندي كثرة مائها عند حديثه عن قصتها فقال :"يجري الماء تحت بلاط المدينة فلا يخلو منه مسجد ولابيت .."[9]

وقد اضاف العرب بعد الفتح الى خبرة اهل البلدة القدماء في الزراعة اضافات كثيرة ولا غرابة في ذلك اذا ما علمنا ان معظم هؤلاء العرب ينتمون في اصولهم الى ممالك زراعية بطبيعتها كبلاد الشام ومصر والعراق[10] وتجلى دورهم في اخال اساليب جديدة في الري ولايزال بعضها قائماً حتى وقتنا الحاضر كما اخلوا محاصيل زراعية لم تكن في الاندلس من قبل مثل قصب السكر والتوت والارز والقطن والموز وغيرها[11] .

ب- **الصناعة** :-

بالنظر لتوفر المواد الاولية كان عاملاً على قيام الصناعة وازدهارها في مملكة غرناطة فقد ساعد توفر انواع عدة من المعادن كالحديد والرصاص والنحاس والتوتيا والفضة والذهب[12] ، ومن ناحية اخرى ويوم كانت الاندلس خاضعة بكاملها لسلطان العرب وصلت فيها الصناعة الى الذروة ابتكاراً واتقاناً ولم يستطع المشارقة مضاها الاندلسيين في حقل الصناعة وعندها تقلص الوجود العربي الاسلامي وانكمش الى الرقعة الغرناطية حافظ العرب على مستوى الصناعة وتفردوا بحقول لم يعرف اسرارها سواهم[13] .

وقد ساهمت هجرة اعداد كبيرة من العمال الماهرين واصحاب الحرف والصناعات والمهن الى مملكة غرناطة بسبب استيلاء الاسبان على المدن الاندلسية الواحدة بعد الاخرى عاملاً مهماً في ازدهار الصناعة حيث نقل هؤلاء خبرتهم اليها[14] .

وقامت في مملكة غرناطة صناعات عدة منها صناعة النسيج فالمعروف ان المرية قبل هذا العصر كانت تحتل مركز الصدارة في هذه الصناعة وهي التي ورثت قرطبة في هذا المجال[15] ، وفي عصر غرناطة شهدت الصناعة قفزة نوعية بحيث تعددت مراكز انتاجها فأشتهرت غرناطة في صناعة بصناعة من الثياب يعرف بالملبد المختم[16] فضلاً عن ذلك كانت بسطة تنتج السجاجيد واخذت غرناطة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين تتقدم على المرية وعن تقدم صناعة الحرير فيها يقول ابن الخطيب :"وكفنُ بالحرير الذي فضلت به فخراً وقيته وغلة شريفة وفائدة عظيمة تمتاز بها البلاد وتجبله الرفاق وفضيله لايشاركها فيها الا البلاد العراقية"[17].

اضف الى ذلك كانت هناك الصناعات الاخرى صناعة المواد المنزلية المختلطة فقد ساعد توفر الرخام اللين على صناعة الاقداح والاطباق ولاسطال ون الصناعات التي تميز بها الغرناطيون الصناعات الجلدية وتشمل الحزم والاحذية والسروع ومقابض السيوف واعتمادها وقد انتقلت صناعة دباغة الجلود وترصيعها بالنقوش التي اشتهرت فيها مملكة غرناطة الى اوربا يما بعد وبرع الغرناطيون في صناعة الورق كما ازدهرت عندهم صناعة المراكب والسفن حيث كانت هناك دور لصناعتها في مدن مملكة الحجاز[18] .

جـ- **التجارة** :-

شهدت مملكة غرناطة في عهد بني نصر نشاطاً على المستويين الداخلي والخارجي ومما ساعد على قيامها بهذا الدور التجاري الهام ثلاثة عوامل هي : وجود قيسارية في مملكة غرناطة ، وانتشار الاسواق والفنادق والمتاجر والحمامات في كل المدن المملكة غرناطة وكثرة الخيرات[19] .

ويجدر بنا قبل التحدث عن التجارة في الاسواق الداخلية للمملكة ان نتعرض الانواع الموازين والمقاييس والنقود المعتمدة في عملية البيع والشراء فالاندلسيون استعملوا ماعرف بـ(المثقال) لزنة المعادن الثمينة والتوابل والابهار والطيوب وكانت الفضة تزان بـ (الدراهم) كما استعملوا الرطل في زنة المواد الغذائية ماعدا الحبوب والرطل يساوي عشر اوقية (وتعادل الوقية مئتي غرام) .

اما الحبوب والسوائل فكان لها ميازين خاصة فهناك (المد) ومن اقسامه القصيز والقدح من اجل الحبوب والطحين وسائر المواد الجافة ، اما من حيث النقود فقد تأثر بنو نصر بجيرانهم الموحدين فجعل سلطان غرناطة محمد الأول نقود مملكة دراهم فضية مربعة وابقى خلفاء على هذا الشكل مدة من الزمن[20] ويشير ابن الخطيب عن العملة المتداولة في ايامه قنفهم ان من اجزاء الدرهم القيراط والربع هو نصف الدرهم[21] .

اما على المستوى الخارجي فكان لنشاط مملكة غرناطة الاقتصادي في القرن الخامس الهجري – الحادي عشر الميلادي فقد اخذت يرتقي ارتقاءً مدهشاً ذلك ان اساطيل الموانيء الاندلسية التجارية في مالقة والمرية وغيرها من المدن الاندلسية كانت في جميع طرق البحر المتوسط تنقل المنتجات القادمة من مختلف انحاء الاندلس او من المعامل الصناعية في المدن الاندلسية الاسلامية وكانت العلاقات الاقتصادية دائمة على وجه الخصوص مع مصر التي اخذ تأثيرها على الاندلس يزداد منذ القرن المذكور[22] .

مما تقدم يتضح ان الحياة الاقتصادية في مملكة غرناطة كانت متقدمة ومزدهرة فحياة اقتصادية على هذه الصورة من التقدم والاتساع وتعدد انواع المنتجات وطرق الري واساليبه وما كان لغرناطة من علاقات اقتصادية مع البلاد المجاورة القريبة والبعيدة لابد ان ينتج نشاطات اقتصادية متشابكة ومشكلات متعددة تحتاج الى قوانين تضبطها وتعين الحقوق والواجبات ولتنظيم العلاقات

الاقتصادية عقدت مملكة غرناطة سلسلة من المعاهدات التي تضمنت في بنودها النشاط الاقتصادي مع الممالك او الدول التي عقدت معها تلك المعاهدات لتنظيم علاقاتها الاقتصادية :

اولاً: العلاقات الاقتصادية بين مملكة غرناطة وارغوان :

****

تخللت حقب الحروب الطويلة بين الاندلس والامارات الاسبانية في الشمال سنوات عدة تميزت بعقد هدنات اعطيت للجانبين فرصاً كثيرة للاتصال والتعرف والاقتباس وكانت اتصالات دبلوماسية بين الجانبين حيث تعود العلاقات بين الدول العربية في الاندلس ومملكة اراغون الى عام 360هـ / 971م عندما ارسلت مملكة اراغون اول سفارة الى قرطبة ايام الخليفة الاموي الحكم الثاني الملقب بالمنتصر 350- 366هـ / 961- 976م فقد سعت مملكة اراغون الى بناء علاقات مع قرطبة[23] ومنذ القرن السادس الهجري – الثاني عشر الميلادي اصبحت مملكة ارغوان مركزا تجارياً مهماً ونظراً لكونها في حاجة الى النقود من الاندلس كانت قرطبة لم تمانع من التعامل بالنقود الاركونية مما ساعد على تطور العلاقات الاقتصادية والتي القيت بظلالها على بناء سياسة حسنة بين الجانبين هذا من جهة ومن جانب آخر كانت طبيعة السياسة الارغوانية هي اكثر مسالمة لمملكة غرناطة من قنتالة[24] .

ففي عام 695هـ/1296م عقد السلطان محمد الفقيه مع الدون خايمي الثاني ملك ارغوان معاهدة كان الغرض منها ان تكون شاملة وثابته وان يلتزم الطرفان فيها من اجل تحقيق بنودها المتعددة الجوانب والتي يهمنا منها في هذا البحث ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والذي نظم علاقة بين الجانبين واهم ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مايأتي :

أ- عدم السماح لرعايا الدولتين القيام بأي عمل معاد لارض حليفتها وركبها وممتلكها سواء كان ذلك في البر والبحر وبأي وجه من الوجوه .

ب- السماح لرعايا كلتا الدولتين وتجارها دخول اراضي الدولة الاخرى سواء عن طريق البر او البحر للبيع او الشراء وتسويق كل شيء دون اعتراض عليهم سواء كان ذلك اشخاصاً او اموالاً او تجارة وليس عليهم اعتراض فيما يخرجونه على ان يدفعوا الحقوق الواجبة عليهم في ما يسمونه او

يحملونه على حسب ماجرت به العادة في دولتهم فضلاً عما منح لهؤلاء التجار من حق الاحتفاظ بفنادقهم وموائدهم وان لايستحدث عليهم أي نن الرسوم والضرائب خلاف ماجرت به العوائد والقوانين في كلتا الدولتين .

جـ – يلتزم سلطان الدولتين طول حياتهما في حالة قيام احد من رعاياها بعمل معاد في اراضي البلد الاخر او لاحد رعاياهم او اموالهم او تجارتهم سواء في البحر او البر فأن سلطان تلك الدولة يلتزم بتقديم احدث ذلك او بعين من سواء كان المال لسلطان الدولة او لاحد رعاياه بعد تقديم البيان ومعرفة الحق[25] .

ومن ذلك ينبين لنا سعي الجانبين الى اقامة علاقات اقتصادية بينها من خلال المعاهدة المعقودة بينهما فقد عالجت جوانب اقتصادية متعلقة بالنشاطات التجارية من خلال تأكيدها على تحمل كلتا الدولتين في حماية ورعاية تجارة حليفها بتقديم المساعدت والتسهيلات وعدم تحملهم ضرائب خارج ماحددته القوانين والاعراف السائدة بينها هذا من جانب وفرضت على رئيس الدولة او من ينوب عنه التدخل في عودة الحقوق التي يتم التجاوز عليها في دولته لاولئك التجار بتقديم من يسبب في ذلك دون النظر الى الحال الذي يتم التجاوز عليه هل هو لسلطان الدولة ام لتجارة ورعاياها .

ومن اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين فقد كتب السلطان الغرناطي محمد الثاني المعروف بالفقيه مع ملك ارغوان منشوراً تعهد فيه الملك اراغون بالاعتراف واقرار المعاهدة الموقعة بينهما 695هـ /1296م دون خدعة واعتبر ملحقاً للمعاهدة والتي نصت على مايلي:

أ- ان يسمح سلطان غرناطة بوصول انصار اراكون وتجارهم ببضاعتهم وتجارتهم يبيعون ويشترون في ارض غرناطة طعاماً ودواباً وغنماً وتجارة في كل نوع يريدون مؤمنين محروزين بلا ضرر على ان يعطوا حقوق الدولة على التجارة بحسب القانون .

ب- لاتسمح اراكون لاحد من تجار غرناطة ورعاياها واصحابها ان يقوم بعمل معادٍ يحدث ضرراً في ارض اراكون او لرعاياها وان حدث هذا العمل فعلى ملك اراكون ان يأمر برده او تغريم من قام به عاجلاً .

جـ – تمنع اراكون جميع رعايا غرناطة وتجارها من الوصول الى اشبيلية حاضرة مملكة قشتالة بصورة خاصة والى أي ارض من اراضي اعدائها بصورة عامة وان يبلغوا في حالة ضرَر لاتلتزم وبذلك يمكن القول ان هذا المنشور جاء مكملاً الى المشار لها اعلاه فقد عالجت بعض الجوانب الاقتصادية التي يتم التطرق لها في المعاهدة .

اضف الى ذلك فقد سعت مملكة غرناطة منذ بداية القرن الثامن الهجري من اجل تطوير العلاقات الاقتصادية مع مملكة اراغون فقد ارسل سلطان غرناطة محمد الثالث بن محمد الفقيه الرسالة مع الدون خاتمي الثاني ملك اراغون عام 701هـ / 1302م كتاباً يتضمن بنود المعاهدة الجديدة التي اوردها صاحب كتاب الحلل السندسية في الاخبار والاثار الاندلسية بنودها ومعها السماح لتجارة اراغون بالدخول في اراضي مملكة غرناطة والبيع والشراء بحرية[27] وان تكون المملكة مسؤولة عن امنهم وامن اموالهم وعليهم ان يدفعوا مايترتب عليهم من الضرائب حسب الانظمة والقوانين ويكون لتجار غرناطة الحقوق نفسها في مملكة اراغون كما نص الاتفاق ان يمنع ملك اراغون تجار بلده من الدخول الى اشبيلية وغيرها من البلاد التي بينها وبين غرناطة عداء[28] .

وفي عام 721هـ/1321م عقدت معاهدة بين السلطان ابي الوليد اسماعيل الأول (733–755هـ / 1337–1354م) وملك اراغون تضمنت تجديد الصلح الذي كان معقوداً بين البلدين لمدة خمسة سنوات وتضمنت كذلك نقاط جديدة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومن اهم تلك البنود هي :

أ– ان يكون الصلح بين الدولتين براً وبحراً سراً فلا يلحق اراضي الدولتين ولا رعاياهما ولا سفنها التجارية ضرر بأي حال من الاحوال .

ب–ان يباع لتجار الدولتين مايريدون بيعه وشراء مايريدون شراءه يباح لهم اخراج مايشترونه باستثناء الخيل والسلاح .

جـ – ان يتردد كل من يرد التجارة بين البلدين في البر والبحر ويكون التجار آمنيين على انفسهم واموالهم وجميع احوالهم .

د– ان يكون سفن كلتا الدولتين آمنه من سفن ورعايا حليفها لاينال منها ضرر سواء كان على متنها مسلمون او نصارى وكذلك جميع مراسي الدولتين وسواحلها سواء كان في تلك المراسي عدو او صديق للدولة الحليفة[29] .

وجدير بالذكر ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين استمرت حتى بعد انقضاء مدة المعاهدة المعقودة بينهما عام 721هـ / 1332م حيث ارسل ملك اراغون الدون خاتمي الثاني كتاباً يتضمن العقد الذي عقده على نفسه وجعل عليه طابعه صحبه سفيره جوان انزيف الى سلطان غرناطة ابو عبد الله محمد بن الوليد اسماعيل بن فرج بن نصر مؤكد على العقد الجميل في حفظ العهد والرغبة في تجديد المعاهدة لمدة خمسة اعوام اخرى مؤكداً على القيود الواردة في المعاهدة

السابقة 721هـ/1321م فكتب سلطان غرناطة جواباً وقد تضمنت عقد معاهدة جديدة عام 726هـ/1326م عرفت المعاهدة المسماة بمعاهدة السلم والصداقة منها مايتعلق بالجوانب الاقتصادية .

أ- حرية انتقال السلع والبضائع والأشخاص بين الدولتين آمنين في أنفسهم وأموالهم عداً مانح سابقاً وهو السلاح والخيل .

ب-عدم الاعتداء سواء في البر والبحر حيث يكون أراضي وسفن ومراسي كلتا الدولتين آمنة من الأخرى[30] .

ومن اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانوا يسعون الى تجديد المعاهدات عندما تقارب من الانتهاء حرصاً منهم على تطوير تلك العلاقة ففي سنة 778هـ/1377م عقدت معاهدة بين غرناطة واراغون وقد تضمنت البنود الاقتصادية منها :

أ- ان يتردد رعايا كلتا الدولتين في البر والبحر آمنيين على انفسهم واموالهم وتجارتهم وكافة احوالهم من غير ان يعترضهم معترض من الجانبين وان لايتطرق إليهم احد بضرر .

ب- لاتمنع سفن كلتا الدولتين وتجارتهم من الاقامة حيث حلوا تحت الأمان ولايمنعوا من بيع مايريدون بيعه من السلع ولا من الحصول على الماء ولاغيره من المرافق وعلى رعايا تلك الدولتين اعانه اهل السفن من البلدين على أي عدو يطوقهم وطرده عنهم بحسب المقدرة اذا كانت السفينة المرسى يجب يمكن نصرتها[31] .

ثانياً: العلاقات الاقتصادية بين مملكة غرناطة وقشتالة :

اما بالنسبة الى مملكة قشتالة فقد نشأت علاقاتها الاقتصادية مع مملكة غرناطة بعد وحدتها السياسية مع مملكة ليون على يد الملك هرانده بن شمانجة بن اذقونتس بن هوانده[32] في وقت كانت الاندلس تمر في ظروف عصيبة نظراً لضعف الدولة الموحدية والتناحر الداخلي بين الامراء الداخلي بين الامراء الاندلسيين وقد استغل فرناندو ذلك الوضع ووضع بزنامجه التوسعي لسيطرة على وسط وجنوب الاندلس[33] وقد استغل الصراع ضد الاسلام هو مصدر السمعة الدولية التي كانت سياسية ثابتة لمملكة قشتالة فأستولى على عدد من المدن والقلاع والمعاقل الاندلسية ، فكانت تلك الاحداث تزامنت مع قيام مملكة غرناطة فخشي فرناند الثالث ملك قشتالة على مشاريعه التوسعية من مؤسس مملكة غرناطة محمد الأول بن يوسف ان يبادر الى توجه وتسديد الضربات لدولته الناشئة غير ان السلطان محمد الأول استبعد امكانية مقاومته نظراً لقوة قشتالة خصوصاً بعد سيطرتها على قرطبة وجيان لذلك اتخذ قرار بعقد معاهدة مع فرناندو عام 643هـ/1345م لمدة عشرين سنة والتي تعد اول معاهدة عقدت بين الدولتين لتنظيم العلاقات بينهما ومن اهم بنودها الاقتصادية التي تضمنتها مايأتي :

أ- احتفاظ سلاطين بني الاحمر بأملاكهم في الاندلس .

ب-ان يجري التعاون بين البلدين[34] .

وفي عام 710هـ / 1310م عقدت معاهدة بين قشتالة وغرناطة تضمنت البنود الاتية :

أ- يستطيع التجار سواء كانوا مسيحيين او يهود او مسلمين من الدخول والمتاجرة بحرية وامان في اراضي كلتا الدولتين على ان يدفعوا الحقوق المتعارف عليها .

ب- ان يساعد ملك قشتالة ملك غرناطة على اعادة جباية المدينة او القلعة التي تفتعل الافلاس[35].

لقد القيت هذه العاهدات المشار لها سابقاً بظلالها على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين مما دفعها الى عقد معاهدة جديدة لينظم تلك العلاقات بين الجانبين بمعنى عام 743هـ / 1343م عقدت معاهدة والتي تضمنت البنود الاقتصادية الاتية :

أ- على التجار والرحال العاديين سواء كانوا غرناطيين او مغارب بأمكانهم الدخول قشتالة سالمين آمنيين على بضاعتهم وانفسهم .

ب-ليس بأمكانهم اخراج الخيول والسلاح والحنطة[36] .

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية بين مملكة غرناطة وجمهوريات وإمارات ايطالية:

عقدت مملكة غرناطة مع بعض جمهوريات وامارات ايطالية ولاسيما جنوة وروما والبندقية فكان الجنوبيين وغيرهم من الامم ذات الصلات الاقتصادية الوثيقة بالاندلس لذلك عقدت المملكة معهم معاهدات تجارات متنوعة فقد وردت في احدى الوثائق عن المعاهدات التجارية التي عقدت في سنة 678هـ / 1279م بين سفير جنوبي في مملكة غرناطة والسلطان محمد الثاني والتي تتضمن بنود عدة منها الاقتصادية :

أ- تعهد بموجبها السلطان حماية الجنوبيين واعطائهم حقوق بناء كنيسة خاصة بهم وفندق وحمام .

ب- السماح لهم بممارسة الصيد .

جـ - ذكر لائحة بالسلع التي يستطيعون المتاجرة بها[37] .

فضلاً عن ذلك ومنذ بداية القرن السابع الهجري – الثالث عشر الميلادي وصل التجار الايطاليون الى الاسواق الاندلاسية بحثاً عن المنسوجات المحلية قبل الجلد القرطبي والمنسوجات وزيت الزيتون وغيرها[38] .

رابعاً : العلاقات الاقتصادية بين مملكة غرناطة والعالم الإسلامي :

كانت علاقة مملكة غرناطة مع العالم الاسلامي علاقات حسنة وودية من الناحية العامة فقد اتسمت بجانب الود والمحبة فكان الناس في الاندلس والمشرق على صلة يرتادون بلدان كل منها للسفر والحج والسياحة والتلقي والدراسة كما استقل بالترحيب علماء الشرق ورجالهم في الاندلس ووجد فيها الاهل والتشجيع ولم يحدث على المستوى الرسمي أي مواجهات بينها بل حدث فيما بعد تعاون يدل على الصلة الحسنة لاغرابة فالعقيدة تجمع بين هذه الاطراف كان لذلك اثر في الا تتخذ العداوة شكلاً عنيفاً بين الجهات الرسمية هكذا كانت الصلة بين غرب العالم الاسلامي وشرقه في العموم حسنة بصورة رئيسة على المستوى العام[39] .

لقد سعت مملكة غرناطة الى اقامة علاقات اقتصادية عن طريق نشاطها التجاري من اجل الحصول على المنتوجات من الشمال الافريقي وخاصة الصبغة الفيلة او الاصواف والحبوب من التجار في شمال افريقيا ويبيع له بالمقابل الحرير الاندلسي (الاسباني) والخشب هذا من جانب وقد سعى التجار في مصر الى نقل بعض البضائع الى غرناطة مثل الكتان واللؤلؤ وبعض الادوية الشرقية وفي عودة الى بلاده يجلب معه الزعفران الاندلسي والقرمز والورق للمتاجرة فيه[40] .

خامساً : **العلاقات التجارية** (**البضائع والسلع المستوردة والمصدرة**):

تشكل التجارة الخارجية عصب الحياة الاقتصادية في أي اقليم من الاقاليم لكونها تدر ارباحاً طائلة من جراء العلاقات التجارية بين الاقاليم وبالتالي تؤدي الى ارتفاع الدخل القومي وتحسين المستوى المعاشي للفرد ولاشك ان العامل الرئيسي الذي يقف وراء تطور التجارة الخارجية وانتعشها هو ازدهار الزراعة والصناعة في غرناطة من جهة والموقع الجغرافي الذي ساعد على رواج تجارتها الخارجية ، اذ كانت ملتصقة بالعالم الأوربي ومجاورة للعالم الإسلامي[42] .

فقد كانت المراكب التجارية تحمل الحرير الخام من مدن المملكة الى مؤاني المتوسط في ايطاليا وفرنسا واغوان وافريقيا كما كان السكر يغلف ويوضع داخل صناديق قبل تصديره الى الامارات والممالك الاسبانية والبلدان المتوسطة القريبة ، اما الاثمار المجففة فشملت اللوز والتين والعنب وكان الجنوبيون يتعهدون بتصديرها من الصادرات الغرناطية المعادن المصنعة والعطور والحلي والزعفران والرخام والمعروف ان السفن القادمة من مؤانيء المملكة كانت تصل احياناً الى مصر والقسطنطينية والشام كما اشرنا سابقاً ، اما السلع المستوردة فكانت متنوعة واهمها الاغاوية والابهارات كالفلفل والبخور والقرفة والتمور والاصباغ من الشرق وكانت المملكة تستورد الارز من بلنسة والزيت من قشتالة والقمح من بلاد الغرب والرصاص والنحاس من اراغو وايطاليا والسمن والجلود وقطعان القر والغنم من افريقيا[43] .

الخاتمة :-

تناول البحث جانب من جوانب الحضارة العربية الاسلامية في الاندلس وهي دراسة العلاقات الاقتصادية لمملكة غرناطة ويمكن ايجاز اهم النتائج هي :

* ان ازدهار العلاقات الاقتصادية لمملكة غرناطة يرجع الى وجود فائض في المنتوجات الزراعية والموارد المصنعة من جهة وكذلك الموقع الجغرافي لمملكة غرناطة المتصل باوربا من جهة ومجاورتها للعالم الاسلامي من جهة اخرى عاملاً مهماً في انتعاش العلاقات الاحتكارية لها .

* بالرغم من الحروب المستمرة التي خاضتها مملكة غرناطة مع الممالك الاسبانية المجاورة لها وكذلك التنافس على السلطة بين الطامعين بها وما يصحب ذلك من حروب وتخريب فضلاً عن الكورات الطبيعية التي اصابت المملكة الا ان مملكة غرناطة استطاعت ان تقيم علاقات اقتصادية مع البلدان المجاروة .

* لقد نجحت مملكة غرناطة في بناء علاقات اقتصادية مع مملكة اراكون بصورة خاصة عن نظائرها من الممالك النصرانية الاخرى ، لكون مملكة اراكون اكثر ميلاً نحو السلم والمهادنة لغرناطة نظراً لتوجهها التجاري .

* بالرغم من المعاهدات التي عقدت بين مملكة غرناطة والممالك النصرانية (ارغوان ، قشتالة) والتي تهدف الى تنظيم العلاقات السياسية بين الجانبين لكن عند قراءتها والتدقيق فيها نلاحظ ان لم يغفل الجانب الاقتصادي .

* اوضح البحث ان التجار لم يقتصر دورهم على الحياة الاقتصادية فحسب وانما كان لهم دور سياسي يتضح من خلال قيام بعض منهم بدور السفراء بين الجانبين .

* يتبين من البحث بأن هناك صنفين من التجار وهم تجار من رعايا مملكة غرناطة وارغوان وقشتالة وتجار يرسلون من قبل سلاطين وملوك الدولتين لشراء سلع تحددها الدولة لهم وهم اشبه بالمبعوثين التجاريين في الوقت الحاضر .

الهوامش

(*) تقع مملكة غرناطة في الجزء الجنوبي الشرقي من الاندلس منحدرة وراء نهر الوادي الكبير حتى ساحل البحر المتوسط ، القلقشندي ، صبح الاعشى ،ج5،ص214؛ ابن خلدون ، العبر ،ج4،ص369؛ المقري ، نفح الطيب ،ج1،ص448؛ العبادي ، مختار ، تاريخ الغرب والاندلس ،ص224؛ الحجي ، التاريخ الاندلسي ،ص518 .

(1) الجيوسي ، سلمى ، الحظرة العربية الاسلامية في الاندلس ،ص518 .

(2) ابن سعيد ، المغرب في حلى الغرب ،ج1،ص423؛ ابن بطوطة ، تحفة النظار ،ص654؛ شيال سعدي عواد ، القضاء في مملكة غرناطة ، ص28 .

(3) المقري ، نفح الطيب ، ج1،ص152.

(**) المرية : مدينة كبيرة من مشاهير مدن الاندلس ومن اعمال كورة البيرة ، الحميري ، الروض المعطار ، ص538 .

(4) الغرناطي ، فرحة الانفس ، ص283؛ شيخ الربوة ، نخبة الدهر من ،ص243؛ المقري ، نفح الطيب ، ج1، ص162.

(5) فرحات غرناطة في ظل بني الاحمر ، ص121 .

(6) الخطيب ، الاحاطة ، ج1،ص84، الملحة البدرية ، ص22؛ مريم ، مملكة غرناطة ، ص283.

(7) ابن سعيد ، المصدر السابق ، ج2،ص 102.

(8) ابو الفداء : تقويم البلدان ، ص177 ؛ مريم ، المصدر السابق ، ص283 .

(9) القلقشندي ، المصدر السابق ، ج5، ص209.

(10) امير علي ، مختصر تاريخ العرب ، ص121 ؛ شيال ، المصدر السابق ، ص19 .

(11) لويون ، حضارة العرب ، ص339 .

(12) الغرناطي ، المصدر السابق ، ص283 .

(13) المقري نفح ، ج1، ص163؛ فرحات ، المصدر السابق ، ص122.

(14) ابن خلدون ، العبر ، ج4، ص368؛ المقري ، نفح ، ج4، ص510 .

(15) ياقوت ، معجم البلدان ، ج8، ص42.

(16) المقري ، نفح ، ج8، ص42.

(17) ابن الخطيب ، الاحاطة ،ج1، ص99 .

(18) شهال ، المصدر السابق ، ص291.

(19) مريم ، المصدر السابق ، ص291.

(20) ابن الخطيب ، الاحاطة ، ج1، ص137–139.

(21) ابن الخطيب ، الاحاطة ، ج1، ص138.

(22) بروفستال ، حضارة العرب في الاندلس ، ص53–54.

(23) الطاهر ، العلاقات بين الشعر الاندلس وشعر التروبادور ،ص29.

(24) ابن الخطيب ، كناسة الدكان ، ج1، ص138.

(25) المياحي ، العلاقات السياسية لمملكة غرناطة ، ص157– 158.

(26) المياحي ، المصدر نفسه ، ص159.

(27) ارسلان ، الحلل السندسية ، ص229.

(28) ارسلان ، المصدر نفسه ، ص287– 288.

(29) ابن الخطيب ، مشاهدات ،ص43.

(30) عنان ، نهاية الاندلس ، ص120؛ شبانة ، يوسف بن الاحمر من 465– 467 .

(31) بالاو ، بنو مرين ، ص197.

(32) ابن الابار ، الحلة السيراء ،ج1،ص23–24؛ ابن عذاري ، البيان ، ج3، ص249– 250؛ الحميري ، صفة جزيرة الاندلس ، ص156.

(33) سالم ، تاريخ البحرية ، ص3– 9.

(34) ابن عذاري ، المصدر السابق ،ج3،ص367؛ ابن الخطيب ، الاحاطة ، ج2، ص99 ، اللمحة البدرية ، ص48؛ عنان ، الاثار الباقية ،ص221– 222؛ سالم ،المصدر السابق ،ص163؛ العروسي ، المرجع السابق ، ص243؛ عويدان ، تاريخ المغرب والاندلس ، ص163؛ باولا ، المرجع السابق ، ص192.

(35) المياحي ، المصدر السابق ، ص133- 134.

(36) المياحي ، المصدر نفسه ، ص141- 142.

(37) فرحات ، المرجع السابق ، ص126- 127.

(38) فرحات ، المصدر نفسه ، ص127.

(39) الحجي ، المرجع السابق ، ص535- 540.

(40) المقري ، نفح ، ج1، ص127.

(41) فرحات ، المرجع السابق ، ص127.

(42) القزويني ، اثار البلاد ، ص503.

قائمة المصادر والمراجع الحديثة

اولاً: المصادر الحديثة :

- ابن الابار ، ابو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 659هـ / 1260) .
  * الحلة السيراء ، الجزء الثاني ، تحقيق حسين مؤنس، الطبعة الأولى ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، والقاهرة ، 1963.
- ابن بطوطة ، ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم الطنجي (ت 778هـ/1376م).
  * رحلة ابن بطوطة (المسماة تحفة النظار في غرائب الانصار وعجائب الاسفار ، الجزء الثاني روجعت وصححت بمعرفة نخبة من الادباء ، المكتبة الكبرى 1383هـ / 1964م.
- الحميري ، ابو عبد الله محمد بن عبد المنعم (ت 723هـ / 1322م) .
  * الروض المعطار في خبر الاقطار ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1984.
  * صفة جزيرة الاندلس (مقتبس من كتاب الروض المعطار)، تحقيق أ.اليفي بروفال ، القاهرة 1937.
- ابن الخطيب ، لسان الدين محمد بن عبد الله التسلماني (ت 776هـ / 1374م) .
  * الاحاطة في اخبار غرناطة ، المجلد الأول والثاني ، تحقيق محمد عبد الله عنان ، الطبعة الأولى ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، 1955م .
  * كناسة الدكان بعد انتقال السكان ، تحقيق كمال شبانة ، مراجعة الدكتور حسين محمود ،وزارة الثقافة والاعلام ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، دار الكتب العربية ،(د.ت) .
  * الملحة البدرية في الدول النصرية ، تحقيق لجنة احياء التراث في دار الافاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1980 م .
  * مشاهدات لسان الدين الخطيب في بلاد المغرب والاندلس ، نشر وتحقيق الدكتور احمد مختار العبادي ، مطبعة جامعة الاسكدرية ، 1980م .
- ابن سعيد ، علي موسى (ت 673هـ / 1274م) .
  * المغرب في حلى اهل المغرب ، الجزء الثاني ، تحقق عليه الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، 1964م .

- ابن عذاري ، ابو عبد الله محمد المراكشي (كان حياً 712هـ/ 1312م).
* البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب ، الجزء الثاني ، تحقيق ومراجعة ج.س.كولان وا .ليفي بروفنسال ، بيروت ، 1980م .
- القزويني ، زكريا بن محمود (ت 682هـ / 1283م) .
* آثار البلاد واخبار العباد ، دار صادر ، بيروت ، 1389هـ /1969م .
- المقري ، شهاب الدين احمد بن محمد التلسماني (ت 1041هـ / 1631م) .
* نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب ، الاجزاء الأول والسابع ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، 1388هـ / 1968م .

ثانياً: **المراجع الحديثة والدوريات** :

- ارسلان ، الامير شكيب .
* الحلل الاسندسية في الاخبار الاندلسية ، الاجزاء الأول والثاني ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، 1355هـ .
- باولا ، مارياوس اربياس .
* بنو مرين في الاتفاقيات المبرمة بين اركون وغرناطة ، تطوان ، العدد الثامن ، 1963م.
- الحجي ، عبد الرحمن .
* التاريخ الاندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة ، دمشق ، 1976م .
- سالم ، عبد العزيز .
* تاريخ البحرية الاسلامية في المغرب والاندلس ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1960م .
- شبانة ، محمد كمال .
* يوسف بن الاحمر سلطان غرناطة ، منشورات مطبعة الرسالة ، الطبعة الثانية ، الرباط ، 1960م .

- شيال ، سعدي .
* القضاء في مملكة غرناطة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد 1987م .
- العروسي ، محمد .
* الحروب الصليبية في المشرق والمغرب ، الطبعة الثانية ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1982م .
- عنان ، محمد عبد الله .
* نهاية الاندلس وتاريخ العرب المنتصرين ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،1987.
- عويدات ، احمد وآخرون .
* تاريخ المغرب والاندلس ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، 1410هـ / 1990م .
- فرحات ، يوسف شكري .
* غرناطة في ظل بني الاحمر ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ، 1982م .
- المياحي ، عبد حمزة .
* العلاقات السياسية لمملكة غرناطة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1996م .
- قاسم ، مريم .
* مملكة المرية في عهد المعتصم بن ممادح 443 ، 484هـ / 1051- 1091م ، مكتبة الوحدة العربية ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1994م .